

استخراج ذلك منه ، وقال لا يجوز على رجل قَوْد ولا حَدُّ بإقرارٍ بِتَخْوِيفٍ ولا حَبْسٍ^(١) ولا ضربٍ ولا قيدٍ .

(١٤٢١) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : لا تجوز شهادة النساء^(٢) في الحدود ولا في القَوْد . وكان يقول : شهادة الصبيان جائزة فيما بينهم في الجراح ما لم يفترقوا وينقلبوا إلى أهاليهم أو يلقاهم أحدٌ ممن يلقنُهُم القولَ ، فهذا إنما يكون شهادة الصبيان لَطْخاً مع القسامة .

(١٤٢٢) وعن علي (ع) أَنَّهُ أُتِيَ^(٣) برجلٍ سُمِعَ وهو يتواعده بالقتل فقال : دعوه ، فإن قَتَلَنِي فالحكم فيه لوليِّ الدَّمِ .

(١٤٢٣) وعن علي (ع)^(٤) أَنَّهُ قال في رجلٍ يقتل المرأة عمداً : يخيّر أولياء المرأة بين أن يقتلوا الرجلَ ويعطوا أولياءه نصفَ ديتهِ ، أو أن يأخذوا نصفَ الديةِ من الرجلِ القاتلِ إن بذل لهم ذلك .

(١٤٢٤) وعن أبي عبد الله (ع)^(٥) : وإن قَتَلْتَ امرأةً رجلاً عمداً قَتَلْتَ به ، وليس عليها ولا على أحدٍ بسببها أكثرُ من أن تُقْتَلَ . قال أبو عبد الله : والمرأة تُعاقِلُ الرجلَ في الجراح ما بينها وبين ثلثِ الديةِ ، فإذا جاوزت الثلثَ رَجَحَتْ جِراحُ المرأةِ على النصفِ من جراحِ الرجلِ . لو أَنَّ أحدًا قطعَ أصبعَ امرأةٍ كان فيه مائةُ دينارٍ ، فإن قطعَ لها أصبعين كان فيهما مائتا دينارٍ ، وكذلك في الثلاثِ ثلثمائةَ دينارٍ ، وفي الأربعِ مائتا دينارٍ لأنّها لَمَّا جاوزت الثلثَ من الديةِ^(٦) كان في كلِّ أصبعٍ خمسون ديناراً . لأنَّ

(١) ط ، ولا بحبس .

(٢) حش ي ، من مختصر المصنف ، وإذا كانت الحناية عمداً لم يحز فيها إلا شهادة عدلين ، فإن كانت خطأ جاز فيها شهادة رجل وامرأتين ، وشهادة شاهد واحد ويمين .

(٣) س - أوفى . ع ، د ، ز ، أقي .

(٤) ز ، ع ، ي - وعن علي وأبي عبد الله ص ، أنهما قالوا إلخ .

(٥) حذر ، ي ، ع .

(٦) ط - لما ورث ثلث الدية كان إلخ .